

Distr.: General
8 March 2018

القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٨١٩٩ المعقودة في ٨ آذار/مارس ٢٠١٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن أفغانستان، ولا سيما قراره ٢٣٤٤ (٢٠١٧) القاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٨،

وإذ يؤكد أهمية الدور الذي ستظل الأمم المتحدة تؤديه في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان،

وإذ يشير إلى الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى كابل في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير بوصفها تأكيدا لدعم المجتمع الدولي المتواصل والثابت للسلام والأمن والاستقرار والرخاء في أفغانستان،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وكذلك دعمه المستمر لحكومة أفغانستان وشعبها في سعيهما إلى إعادة بناء بلدهما وتعزيز المؤسسات الديمقراطية،

وإذ يؤكد الأهمية البالغة للاضطلاع بعملية سياسية شاملة وجامعة يقودها الأفغان ويمسكون بزمام الأمور فيها بهدف دعم المصالحة بين جميع من هم على استعداد للمصالحة، على النحو المبيّن في البيان الصادر عن مؤتمر كابل وحسبما ورد بمزيد من التفصيل في استنتاجات مؤتمر بون، تهدف إلى تهيئة مستقبل ينعم فيه شعب أفغانستان قاطبة بالسلام والازدهار، وإذ يرحب بالجهود الرامية إلى المضي قدما بعملية السلام، بما في ذلك من خلال المجلس الأعلى للسلام،

وإذ يشدد على الدور الحيوي لعملية كابل، ويرحب بالتوافق الاستراتيجي في الآراء بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بشأن إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة،

وإذ يرحب باستهلال حكومة الوحدة الوطنية عامها الرابع، ويشدد على أهمية أن يعمل جميع الأطراف في أفغانستان في إطار هذه الحكومة من أجل تحقيق مستقبل ينعم فيه شعب أفغانستان قاطبة بالسلام والازدهار،

وإذ يذكر بإعلان اللجنة الانتخابية المستقلة في أفغانستان أن الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات ستجري في عام ٢٠١٨، وإذ يشدد على أهمية التعجيل بإحراز تقدم في الإصلاح





الانتخابي في أفغانستان نحو إجراء انتخابات برلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في عام ٢٠١٨ وانتخابات رئاسية في عام ٢٠١٩ على نحو يتسم بالمصداقية ويشمل الجميع، وإذ يشدد على ضرورة مواصلة الدعم الذي تقدمه البعثة في هذا الصدد، بناء على طلب السلطات الأفغانية،

وإذ يؤكد أهمية اتّباع نهج شامل في التصدي للتحديات المترابطة التي تجابهها أفغانستان في مجالات الأمن والاقتصاد والحوكمة والتنمية، ويدرك أنه لا وجود لحل عسكري صِرْفٍ لضمان استقرار أفغانستان،

وإذ يكرر تأكيد أهمية النهوض بالتعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي، دعما لبناء مجتمع تنعم فيه البشرية بمستقبل مشترك، من أجل تعزيز السلام والأمن والازدهار والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان على المدى الطويل في أفغانستان، وإذ يرحب بالجهود المشتركة لتعزيز الحوار والتعاون والنهوض بالأهداف المشتركة المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة بأسرها،

وإذ يسلم في هذا الصدد بالأثر الإيجابي والأهمية المستمرة للالتزامات الدولية التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو في عام ٢٠١٦، على نحو ما تكرر تأكيده في عام ٢٠١٧، وفي مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٦، وإذ يرحب بإعلان استراتيجية الولايات المتحدة لأفغانستان في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٧، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن أفغانستان، التي اعتُمدت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بوصفها تطورات هامة في سياق الدعم الدولي المتواصل للأمن والتنمية والاستقرار في أفغانستان،

وإذ يرحب بمساهمة فريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال تنسيق الدعم الدولي لأفغانستان وتوسيع نطاقه،

وإذ يحيط علما بمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي السابع المعني بأفغانستان في عشق أباد، تركمانستان، الذي عُقد في ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وبالاجتماع الوزاري لعملية قلب آسيا – إسطنبول الذي عُقد في باكو، أذربيجان، في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

وإذ يؤكد أهمية أن تكون قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية قادرة على أداء المهام المنوطة بها، متحلية بالكفاءة المهنية، منفتحة على الجميع، ومالكة لمقومات الاستمرار، حتى تلبي الاحتياجات الأمنية لأفغانستان، وإذ يؤكد التزام المجتمع الدولي بتقديم الدعم اللازم لزيادة تطوير هذه القوات، وإذ يثني على هذه القوات لما أبدته من قدرة على التحمل والتطور ومن شجاعة استثنائية، وكذلك لدورها الريادي في حفظ الأمن ببلدها ومكافحة الإرهاب الدولي، وإذ يرحب في هذا الصدد بالالتزامات المتواصلة بتعزيز فعالية المؤسسات الأمنية الوطنية الأفغانية وخضوعها للمساءلة،

وإذ يعرب عن عميق قلقه إزاء استمرار ارتفاع مستوى العنف في أفغانستان، ولا سيما ارتفاع الخسائر في صفوف المدنيين، وإذ يدين بأقوى العبارات جميع الأنشطة الإرهابية وكافة الهجمات العنيفة، وإذ يكرر التأكيد على أن الهجمات التي تتعمد استهداف المدنيين محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني ويمكن أن تشكل جرائم حرب، وإذ يدعو إلى الامتثال لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب المنطبق منها،

وإذ يقر بالتهديدات التي ما فتئت تثير الجزع والتي تمثلها حركة طالبان، بما يشمل شبكة حقاني، وكذلك تنظيم القاعدة وأتباع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وسائر الجماعات الإرهابية، والجماعات

العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير القانونية، وكذلك بالتحديات التي تكتنف المساعي الرامية إلى التصدي لتلك التهديدات، وإذ يعرب عن قلقه البالغ من ما ينجم عن أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها كافة الجماعات المذكورة أعلاه من عواقب وخيمة على قدرة الحكومة الأفغانية في مجالات ضمان سيادة القانون وتوفير الأمن والخدمات الأساسية للشعب الأفغاني وكفالة تحسين وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة به،

وإذ يعرب عن قلقه مما تمثله الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب وأجهزة التفجير المرتجلة من تهديد خطير للسكان المدنيين، وإذ يشير إلى ضرورة تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات سواء بين الدول الأعضاء أو مع القطاع الخاص،

وإذ يعرب عن بالغ القلق من وجود أتباع لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في أفغانستان وتعاظم صفوفهم، ما يشكل تهديدات خطيرة لأمن أفغانستان وبلدان المنطقة، بما في ذلك وسط آسيا، وإذ يؤكد دعمه للجهود التي تبذلها قوات الدفاع والأمن الأفغانية في سبيل محاربة أتباع التنظيم، وتأييده للمساعدة التي يقدمها شركاء أفغانستان الدوليون في هذا الصدد،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة قيام جميع الأطراف في النزاع المسلح باتخاذ كل الخطوات الممكنة لضمان حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والمشردين، بما في ذلك الحماية من العنف الجنسي والجنساني، وضرورة محاسبة مرتكبي هذا العنف،

وإذ يلاحظ العمل المستمر الذي تضطلع به اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١) ومواصلة تعاون الحكومة الأفغانية والمجلس الأعلى للسلام والبعثة مع اللجنة، بما يشمل فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع لها، وإذ يعرب عن قلقه إزاء التعاون المتزايد بين حركة طالبان ومنظمات أخرى ضالعة في الأنشطة الإجرامية،

وإذ يعرب عن قلقه العميق من استمرار ارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين، على نحو ما ورد في تقرير البعثة المؤرخ شباط/فبراير ٢٠١٨ عن حماية المدنيين في النزاع المسلح، وإذ يدين الهجمات الانتحارية التي كثيراً ما تستهدف المناطق الآهلة بالسكان المدنيين، وأعمال القتل العمد المحدد الأهداف، ولا سيما تلك التي تستهدف النساء والفتيات، بمن فيهن كبار الموظفات والنساء المدافعات عن حقوق المرأة، وكذلك الصحفيين،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء الزيادة الكبيرة في زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها وتهريبها في أفغانستان، على النحو المبين في الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وإذ يشجع حكومة أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين، على تكثيف الجهود الرامية إلى التصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو متوازن ومتكامل، وفقا لمبدأ المسؤولية العامة والمشتركة في التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان، وإذ يسلم بالدور الهام الذي يؤديه المكتب في هذا الصدد،

وإذ يعيد التأكيد على أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وكفالة حصولهن على التعليم وتمتعهن بحقوق الإنسان ومشاركتهن وانخراطهن بشكل كامل في جميع مستويات صنع القرار أمور لها أهمية بالغة بالنسبة لجهود صون السلام والأمن في أفغانستان، وإذ يحث على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذا تاما، وإذ يشدد على ضرورة حماية النشطاء في مجال حقوق المرأة،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في أفغانستان، ويؤيد الدور الأساسي للحكومة الأفغانية في تقديم المساعدة الإنسانية إلى مواطنيها وفي تنسيق إيصالها على نحو كفؤ وفعال مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، تمشيا مع نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة،

١ - ***يرحب*** بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨ (S/2018/165)؛

٢ - ***يعرب عن تقديره*** لالتزام الأمم المتحدة الطويل الأجل، بما في ذلك على مدى عقد التحول، بدعم حكومة أفغانستان وشعبها، ويعيد تأكيد دعمه الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام، ويشدد على ضرورة كفالة الاستمرار في تزويد البعثة بالموارد الكافية للوفاء بولايتها؛

٣ - ***يرحب*** بالنتائج التي توصل إليها الاستعراض الاستراتيجي للمهام الموكولة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وأولوياتها ومواردها ذات الصلة، ويدعو إلى تنفيذ توصيات الأمين العام، لأغراض منها المواءمة بين المهام الفنية للبعثة دعما لجهود السلام مع تأكيد الأمين العام على إدماج منع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات وبناء السلام في الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك دعما لحوار بين الفصائل الأفغانية يفضي إلى بيئة سياسية مستقرة وشاملة للجميع؛

٤ - ***يقرر*** أن يمدد حتى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٩ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على النحو المحدد في قراراته ١٦٦٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٦ (٢٠٠٧)، و ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، و ١٨٦٨ (٢٠٠٩)، و ١٩١٧ (٢٠١٠)، و ١٩٧٤ (٢٠١١)، و ٢٠٤١ (٢٠١٢)، و ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، و ٢١٤٥ (٢٠١٤)، و ٢٢١٠ (٢٠١٥)، و ٢٢٧٤ (٢٠١٦)، و ٢٣٤٤ (٢٠١٧) وفي الفقرتين ٦ و ٧ أدناه؛

٥ - ***يقـر*** بأن الولاية المجددة للبعثة تدعم اضطلاع أفغانستان بصورة تامة بدور القيادة والسيطرة على زمام الأمور في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية، بما يتفق ومقتضيات عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤) ومع التفاهمات التي جرى التوصل إليها بين أفغانستان والمجتمع الدولي في المؤتمرات الدولية التي عُقدت في كابُل (٢٠١٠) ولندن (٢٠١٠ و ٢٠١٤) وبون (٢٠١١) وطوكيو (٢٠١٢) وبروكسل (٢٠١٦) ومؤتمرات قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقودة في لشبونة (٢٠١٠) وشيكاغو (٢٠١٢) وويلز (٢٠١٤) ووارسو (٢٠١٦) وبروكسل (٢٠١٧)؛

٦ - ***يقرر كذلك*** أن تواصل البعثة والممثل الخاص للأمين العام، في حدود ولايتهما وبما ينسجم مع ممارسة أفغانستان لسيادتها واضطلاعها بالقيادة وإمساكها بزمام الأمور، قيادة الجهود المدنية الدولية وتنسيقها، بالتعاون التام مع حكومة أفغانستان ووفقا لما ورد في البيانات الصادرة عن مؤتمرات لندن وكابل وطوكيو وبروكسل واستنتاجات مؤتمر بون، مع التركيز بصفة خاصة على الأولويات المبينة أدناه:

(أ) القيام بالتوعية وبذل المساعي الحميدة لدعم عملية السلام التي تقودها أفغانستان وتملك زمامها، إذا طلبت حكومة أفغانستان ذلك وبتشاور وثيق معها، بوسائل منها توفير الدعم للمجلس الأعلى للسلام ولما يقوم به من أنشطة، واقتراح ودعم تدابير لبناء الثقة، أيضا بتشاور وثيق مع حكومة أفغانستان ضمن إطار الدستور الأفغاني ومع التقيد التام بتنفيذ التدابير وتطبيق الإجراءات التي

وضـــعهـا مجلس الأمن في قراراتـه ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢) و ٢٢٥٥ (٢٠١٥)، وقرارات المجلس الأخرى ذات الصلة؛

(ب) توفير الدعم، بناء على طلب السـلطات الأفغانية، لتنظيم الانتخابات الأفغانية مسـتقبلاً، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات على النحو المقرر لعام ٢٠١٨ والانتخابات الرئاسـية في عام ٢٠١٩، والقيام، دعماً للجهود التي تبذلها حكومة أفغانسـتان، بما يشـمل جهود إصلاح الانتخابات، بتعزيز استدامة العملية الانتخابية ونزاهتها وشمولها للجميع، على النحو المتفق عليه في مؤتمرات لندن وكابُل وبون وطوكيو وبروكسـل ومؤتمر قمة شـيكاغو؛ وتزويد المؤسـسـات الأفغانية المشاركة في هذه العملية بالمساعدة في بناء القدرات والمساعدة التقنية في إطار التشاور والتنسيق الوثيقين مع حكومة أفغانستان؛

(ج) التشـجيع، كرئيس مشـارك للمجلس المشـترك للتنسـيق والرصـد، على تقديم المجتمع الدولي دعماً أكثر اتساقاً لأولويات الحكومة الأفغانية في مجالي التنمية والحوكمة، بوسائل منها دعم ما هو جار حالياً من وضع وترتيب لخطة الإصلاح الحكومية، وتعبئة الموارد، والتنسيق بين الجهات المانحة الدولية والمنظمات الدولية كميسّـر لمنتديات السـياسـات الإنمائية ومشـارك في تنظيمها، بما يشـمل وضـع أطر المساءلة المتبادلة ورصدها، والنهوض بتبادل المعلومات وتحليلها بشكل متسق، وتصميم المساعدة الإنمائية وإيصالها، بما ينسجم مع ممارسة أفغانستان لسيادتها واضطلاعها بالقيادة وإمساكها بزمام الأمور، وتوجيه المساهمات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بناء على نهج ''وحدة العمل في الأمم المتحدة''، ولا سـيما لأنشـطة مكافحة المخدرات وإعادة الإعمار والتنمية؛ وفي الوقت نفسـه، التنسـيق، أيضا بما ينسجم مع اضطلاع أفغانستان بالقيادة وإمساكها بزمام الأمور وممارستها لسيادتها، بين الشركاء الدوليين لأغراض المتابعة، ولا سـيما عن طريق تبادل المعلومات، وإيلاء الأولوية للجهود الرامية إلى زيادة نسـبة المعونة الإنمائية المقدمة من خلال الحكومة الأفغانية، بما يتسـق والالتزامات المتعهد بها في مؤتمري كابل وطوكيو، ودعم الجهود الرامية إلى زيادة المساءلة والشفافية المتبادلتين، والفعالية في استخدام المعونة بما يتسق والالتزامات المقطوعة في مؤتمرات كابل وطوكيو وبروكسل، بما في ذلك الفعالية من حيث التكلفة في هذا الصدد؛

(د) دعم التعاون الإقليمي بهدف مسـاعدة أفغانسـتان على الاسـتفادة من دورها في قلب آسيا لتشجيع التعاون الإقليمي، وللعمل من أجل استقرار أفغانستان وازدهارها، بالاعتماد على الإنجازات التي تحقّقت؛

(هـ) الاسـتمرار، بدعم من مفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان، في التعاون مع اللجنة الأفغانية المسـتقلة المعنية بحقوق الإنسـان وتعزيز قدراتها، وكذلك في التعاون مع حكومة أفغانسـتان والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية المعنية من أجل رصـد حالة المدنيين، وتنسـيق الجهود الرامية إلى كفالة حمايتهم، ومراقبة أماكن الاحتجاز، وتعزيز المسـاءلة، والمسـاعدة في التنفيذ التام للأحكام المتعلقة بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان الواردة في الدستور الأفغاني والمعاهدات الدولية التي تنخرط أفغانستان ضـمن الدول الأطراف فيها، ولا سـيما الأحكام المتعلقة بتمتع المرأة التام بحقوق الإنسـان الواجبة لها، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(و) التنسيق والتعاون الوثيقان، حسب الاقتضاء، مع بعثة الدعم الحازم غير القتالية المتفق عليها بين الناتو وأفغانستان، وكذلك مع كبير الممثلين المدنيين للناتو؛

٧ - ***يدعو*** البعثة والممثل الخاص إلى بذل مزيد من الجهود من أجل زيادة الاتساق والتنسيق والكفاءة في ما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية في أفغانستان، على أساس نهج ”وحدة العمل في الأمم المتحدة“ وبالتعاون الوثيق مع حكومة أفغانستان بهدف تعزيز فعاليتها الجماعية إلى أقصى حد، بما يتماشى تماماً مع خطة الإصلاح التي تعتمدها حكومة أفغانستان، وإلى الاستمرار، بما ينسجم تماماً مع اضطلاع أفغانستان بالقيادة وإمساكها بزمام الأمور وممارستها لسيادتها، في قيادة الجهود المدنية الدولية الهادفة إلى تعزيز دور المؤسسات الأفغانية في الاضطلاع بمسؤولياتها في المجالات ذات الأولوية التالية، مع زيادة التركيز على بناء القدرات في المجالات الأساسية التي تحددها حكومة أفغانستان، وذلك بغية الانتقال، في جميع برامج الأمم المتحدة وأنشطتها، إلى نموذج وطني للتنفيذ يتضمن استراتيجية واضحة عملية المنحى تحقّق، على أسس مشروطة ومتفق عليها، الانتقال إلى اضطلاع أفغانستان بالقيادة والإمساك بزمام الأمور، بما يشمل تعزيز الاستفادة من النظم القُطرية، في المجالات ذات الأولوية التالية:

(أ) تقديم الدعم، من خلال وجود ملائم للبعثة، يُحدَّد من خلال التشاور والتعاون الكاملين مع حكومة أفغانستان، والقيام، دعماً لجهود حكومة أفغانستان، بتنفيذ عملية كابُل في مختلف أنحاء البلد، بوسائل منها تقوية التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبما ينسجم وسياسات الحكومة؛

(ب) دعم الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان، في إطار وفائها بالتزاماتها على النحو المتعهّد به في مؤتمرات لندن وكابل وبون وطوكيو، لتحسين الحوكمة وسيادة القانون، بما في ذلك العدالة الانتقالية وتنفيذ الميزانية ومكافحة الفساد في جميع أنحاء البلد وفقا لعملية كابل وإطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، بهدف المساعدة في جني ثمار السلام وتقديم الخدمات في الوقت المناسب وبطريقة مستدامة؛

(ج) تنسيق وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، لأغراض منها دعم حكومة أفغانستان والعمل بمقتضى المبادئ الإنسانية، من أجل تعزيز قدرات الحكومة، بوسائل منها تقديم الدعم الفعال إلى السلطات الوطنية والمحلية في مساعدة وحماية المشردين داخليا، وتهيئة الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين من البلدان المجاورة ومن البلدان الأخرى، والمشردين داخلياً، عودةً طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة، مع التركيز بوجه خاص على اعتماد الحلول الإنمائية في المناطق التي تشهد عودة مكثفة؛

٨ - ***يهيب*** بجميع الأطراف الأفغانية والدولية التنسيق مع البعثة في تنفيذ ولايتها وفي الاضطلاع بالجهود الرامية إلى تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وحرية تنقلهم في جميع أرجاء البلد؛

٩ - ***يشدد*** على الأهمية الحاسمة لوجود البعثة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بشكل مستمر وعلى النحو المناسب داخل الولايات، استنادا إلى نهج ”وحدة العمل في الأمم المتحدة“ وبتشاور وتنسيق وثيقين مع الحكومة الأفغانية ودعماً لأولوياتها، في سياق السعي إلى تلبية الاحتياجات وإرساء الأمن وكذلك بلوغ الهدف المتمثّل في إضفاء الفعالية على عمل الأمم المتحدة عموماً؛

١٠ - ***يرحب*** بما تبذله الحكومة الأفغانية من جهود متواصلة للنهوض بعملية السلام، بما في ذلك من خلال المجلس الأعلى للسلام ولجان السلام بالولايات، وبتنفيذ البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، من أجل التشجع على إجراء حوار شامل للجميع بشأن المصالحة والمشاركة السياسية تتولى أفغانستان قيادته والإمساك بزمامه، بما في ذلك مشاركة المرأة وجماعات حقوق المرأة بصورة فعالة ذات مغزى، وذلك على النحو الوارد في إعلان مؤتمر كابل بشأن الحوار مع كل الأطراف التي تقوم، بصفتها أطرافاً في مخرجات تلك العملية، بنبذ العنف وقطع الصلات بالمنظمات الإرهابية الدولية واحترام الدستور وإبداء الاستعداد للمشاركة في إحلال السلام في أفغانستان، وعلى النحو الوارد بمزيد من التفصيل في مبادئ وحصيلة استنتاجات مؤتمر بون، ويشجع حكومة أفغانستان على الاستفادة من المساعي الحميدة للبعثة لدعم هذه العملية، حسب الاقتضاء، في ظل الاحترام التام لتنفيذ التدابير والإجراءات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

١١ - ***يشدد*** على دور البعثة في تقديم الدعم، متى طلبته حكومة أفغانستان وبالتشاور الوثيق معها، في عملية للسلام تكون شاملة للجميع ويقودها الأفغان ويتولون زمام الأمور فيها، مع مواصلة تقييم آثار عملية السلام هذه، بما في ذلك بالتعاون مع اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، في ضوء المعايير ذات الصلة الواردة في بيان مؤتمر كابل واستنتاجات مؤتمر بون، ويشجع المجتمع الدولي على مساندة الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد؛

١٢ - ***يدعو*** جميع الشركاء الإقليميين والدوليين لأفغانستان إلى مواصلة الجهود الرامية إلى دعم السلام والمصالحة في أفغانستان، من خلال عملية كابل للسلام والأمن، التي بدأت في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في كابل تحت قيادة حكومة أفغانستان والعمل من أجل التعجيل بإجراء محادثات مباشرة بين حكومة أفغانستان والممثلين المفوضين من جماعات طالبان، ويرحب بالجهود الدولية المتواصلة للنهوض بالسلام والاستقرار في أفغانستان؛

١٣ - ***يرحب*** باعتماد الخطة الاستراتيجية للسلام والمصالحة التي قدمها المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، ويدعو إلى تنفيذها بفعالية، ويؤكد على أن اتفاق السلام الموقع بين الحكومة الأفغانية والمجلس الأعلى للسلام مع الحزب الإسلامي في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ يمثل تطورا هاما في جهود السلام الشاملة التي تبذلها الحكومة، ويدعو إلى تنفيذه تنفيذا فعالا؛

١٤ - ***يشدد*** على أهمية تحقيق تنمية ديمقراطية مستدامة في أفغانستان على أساس إجراء انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية، ويرحّب في هذا الصدد بتنظيم الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٨، البرلمانية منها وتلك المتعلقة بمجالس المقاطعات، والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩، تمشيا مع المؤتمرات الدولية ذات الصلة، والتزام حكومة أفغانستان بمواصلة إدخال تحسينات على العملية الانتخابية ويشدد على أهمية التعجيل بتحقيق تقدم في هذا الصدد، ويطلب إلى البعثة تقديم المساعدة إلى المؤسسات الأفغانية المعنية، بناء على طلب حكومة أفغانستان، من أجل دعم نزاهة العملية الانتخابية وانفتاحها على الجميع، بما في ذلك وضع تدابير لتمكين المرأة من المشاركة الكاملة والآمنة، سواء كناخبات أو مرشحات؛

١٥ - ***يرحب*** بالإطار الوطني الجديد للسلام والتنمية في أفغانستان الذي يحدد الأولويات السياساتية الاستراتيجية لأفغانستان الرامية إلى تحقيق الاعتماد على الذات، وبعرض خمسة برامج وطنية

جديدة ذات أولوية تتعلق بميثاق للمواطنين، وتمكين المرأة اقتصاديا، والتنمية الحضرية، والزراعة الشاملة، والهياكل الأساسية الوطنية، وتستهدف تحسين الظروف من أجل النهوض بالتنمية المستدامة والاستقرار، ويرحب بالدعم الطويل الأجل الذي يقدمه المجتمع الدولي لأفغانستان على أساس المساءلة المتبادلة على النحو المنصوص عليه في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، ويشدد على الأهمية البالغة للتنفيذ المستمر والمتتالي المراحل لبرنامج الإصلاح والبرامج الوطنية ذات الأولوية وأهداف التنمية والحوكمة المتفق عليها في الإطار المذكور؛

١٦ - *يهيب* بالجهات المانحة الدولية والمنظمات الدولية وحكومة أفغانستان أن تتقيد بما قطعته على نفسها من التزامات في مؤتمرات كابل وبون وطوكيو ولندن وبروكسل؛

١٧ - *يدعو* الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع إلى مواصلة دعم خطة الإصلاح التي تعتمدها حكومة أفغانستان؛

١٨ - *يؤكد* من جديد ما يقوم به المجلس المشترك للتنسيق والرصد من دور محوري، منسجم مع اضطلاع أفغانستان بالقيادة وإمساكها بزمام الأمور وممارستها لسيادتها، في تيسير تنسيق عملية تنفيذ خطة حكومة أفغانستان الإصلاحية ورصدها، ويهيب بجميع الجهات الفاعلة المعنية أن تعزِّز تعاونها مع المجلس في هذا الصدد؛

١٩ - *يكرر التأكيد* على أهمية القيام، ضمن إطار شامل، بتعزيز القدرات الوظيفية والطابع المهني والمساءلة في قطاع الأمن الأفغاني تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، وذلك عن طريق الأخذ بإجراءات الفرز الملائمة وكفالة المشاركة المتساوية والفعالة للمرأة وانخراطها الكامل في جميع مراحل عملية إصلاح قطاع الأمن، والاضطلاع بجهود التدريب، بما في ذلك التدريب في مجال حقوق المرأة والطفل وحماية هذه الحقوق، دعماً لتنفيذ خطة العمل الوطنية الأفغانية لتنفيذ القرار ١٣٢٥، ويشدّد على أهمية التزام حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بكفالة وجود قوة وطنية أفغانية للدفاع والأمن تستوفي شروط القدرة والمهنية والاستدامة؛

٢٠ - *يرحب* في هذا السياق بالتقدم المتواصل في مجال تطوير الجيش الوطني الأفغاني وتحسين قدرته على تخطيط العمليات وتنفيذها، ويشجع على الاستمرار في جهود التدريب والمساعدة، بوسائل منها المساهمة بالمدربين والموارد والأفرقة الاستشارية وبإسداء المشورة فيما يتصل بوضع عملية مستدامة لتخطيط الدفاع وتقديم المساعدة في مبادرات إصلاح الدفاع؛

٢١ - *يرحب* بالجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات الأفغانية لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الأفغانية، ويدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك التزام وزارة الداخلية والشرطة الوطنية الأفغانية بوضع استراتيجية فعالة للتنسيق بين زيادة تجنيد النساء والإبقاء عليهن في صفوف الشرطة الوطنية الأفغانية وتدريبهن وتنمية قدراتهن، وبالتنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية الأفغانية لتنفيذ القرار ١٣٢٥، وتعزيز تنفيذ استراتيجيتهما المتعلقة بتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية، ويُشدّد على أهمية تقديم المساعدة الدولية عن طريق تقديم الدعم المالي وتوفير المدربين والموجهين، ويشير إلى أهمية وجود قوة شرطة كافية ومقتدرة لتوفير أمن أفغانستان على المدى الطويل؛

٢٢ - **يكرر** الإعراب عن قلقه من الحالة الأمنية في أفغانستان، ولا سيما أعمال العنف والهجمات المتواصلة التي تتخذ من الإقليم قاعدة لها والتي تقوم بها حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وكذلك تنظيم القاعدة وأتباع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وسائر الجماعات الإرهابية والجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير القانونية والمجرمين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، ويدعو جميع الدول في هذا الصدد إلى تعزيز التعاون الأمني على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تعزيز تبادل المعلومات، ومراقبة الحدود، وإنفاذ القوانين والعدالة الجنائية سعيا إلى تحسين التصدي للخطر القائم، بما في ذلك الخطر الذي يشكله العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب؛

٢٣ - ***يدين*** بأشد العبارات جميع الاعتداءات، بما فيها الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية والاغتيالات وعمليات الاختطاف التي تستهدف المدنيين والقوات الأفغانية والدولية وأثرها الضار على جهود تحقيق الاستقرار والتعمير والتنمية في أفغانستان، ويدين كذلك لجوء حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وكذلك تنظيم القاعدة وأتباع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وسائر الجماعات الإرهابية والجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير القانونية إلى استخدام المدنيين كدروع بشرية، ويشدد على ضرورة مساءلة مرتكبي ومنظمي وممولي ورعاة هذه الأعمال وتقديمهم إلى العدالة.، ويحث جميع الدول، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، على التعاون بشكل فعال مع الحكومة الأفغانية وجميع السلطات الأخرى ذات الصلة في هذا الصدد؛

٢٤ - ***يدين بقوة*** استمرار تدفق الأسلحة، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والعتاد العسكري ومكونات أجهزة التفجير اليدوية الصنع، إلى حركة طالبان، بما فيها شبكة حقاني، وكذلك تنظيم القاعدة وأتباع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وسائر الجماعات الإرهابية والجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير القانونية والمجرمين، ويشجع الدول الأعضاء على تبادل المعلومات وإنشاء الشراكات ووضع الاستراتيجيات وتنمية القدرات على الصعيد الوطني من أجل مكافحة أجهزة التفجير اليدوية الصنع؛

٢٥ - ***يدين*** كذلك بأشد العبارات جميع أعمال العنف ضد المسؤولين الدبلوماسيين والقنصليين وسائر ممثلي المجتمع الدولي في أفغانستان؛

٢٦ - ***يدين*** بشدة استمرار الهجمات ضد العاملين في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية ويحث جميع أطراف النزاع على أن تمتثل امتثالا تاما لأحكام القانون الدولي الإنساني، وأن تتعاون تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات الإنسانية الأخرى، وأن تكفل وصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى مقاصدهم بأمان وبسرعة وبدون عوائق وكذلك إيصال الإمدادات والمعدات بحيث يتسنى لهؤلاء العاملين أن يؤدوا بكفاءة مهمتهم المتمثلة في مساعدة السكان المدنيين المتضررين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا؛

٢٧ - ***يكرر التأكيد*** على أن على جميع الأطراف في النزاعات المسلحة أن تتقيد تقيدا تاما بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني من أجل ضمان احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني والموظفين الطبيين، ووسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك المستشفيات وسائر المرافق الطبية؛

٢٨ - ***يكرر تأكيد*** دعمه لحكومة أفغانستان، وبخاصة قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، فيما تبذله من جهود لبسط الأمن في ربوع بلادها وفي مكافحة الإرهاب، بما في ذلك ما يتعلق بصلته بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتصدي للتطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب، ويهيب بالحكومة الأفغانية أن تستمر، بمساندة من المجتمع الدولي، في التصدي لتهديد أمن أفغانستان واستقرارها من جانب حركة طالبان، بما فيها شبكة حقاني، وكذلك تنظيم القاعدة وأتباع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وسائر الجماعات الإرهابية والجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير القانونية والمجرمين والضالعين في إنتاج المخدرات غير المشروعة أو في الاتجار بها أو تجارتها؛

٢٩ - ***يؤكد*** أن التعاون الفعال داخل وكالات إنفاذ القانون والوكالات الأمنية وفيما بينها عنصر حاسم في فعالية استراتيجية مكافحة الإرهاب، ويشجع أفغانستان على مواصلة تعزيز التنسيق، سواء فيما بين هيئات إنفاذ القانون الوطنية أو مع نظيراتها في الدول الأخرى، وينوه بالجهود التي تبذلها أفغانستان في وضع استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب، ويشجع أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي، على مواصلة تطوير هذه استراتيجية، وكذلك وضع آليات فعالة لتنفيذها تشمل إيلاء الاهتمام للظروف المؤدية إلى الإرهاب، وفقا لالتزامات أفغانستان بموجب القانون الدولي، ويشير إلى التوصيات وما يتصل بها من الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حددت في التقرير عن الزيارة المحددة الهدف التي قامت بها لجنة مكافحة الإرهاب إلى أفغانستان؛

٣٠ - ***يشجع*** على إشراك المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية المعنية وعلى مشاركة النساء والمنظمات النسائية وتوليها دورا قياديا في وضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب، بما في ذلك من خلال التصدي للتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية، وصوغ الخطاب المضاد وغيرهما من أنواع التدخل المناسبة في هذا الصدد وبناء قدرتهن على القيام بذلك بفعالية؛

٣١ - ***يشدد*** على أهمية الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة من أجل مقاضاة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم؛

٣٢ - ***يرحب*** بالإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ برنامج أفغانستان لمكافحة الألغام، ولا سيما التصديق على البروتوكول الخامس المتعلق بمخلفات الحرب من المتفجرات، الملحق باتفاقية عام ١٩٨٠ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ويشجع حكومة أفغانستان على أن تقوم، بدعم من الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة المعنية، باعتماد خطة عمل لتنفيذه بفعالية وعلى مواصلة جهودها من أجل إزالة وتدمير الألغام الأرضية المضادة للأفراد والألغام الأرضية المضادة للدبابات ومخلفات الحرب من المتفجرات وتقديم المساعدة من أجل توفير الرعاية للضحايا وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛

٣٣ - ***يشير إلى القلق*** من استمرار ارتفاع عدد الضحايا في صفوف الأطفال ومن استفحال أعمال تجنيد الأطفال واستخدامهم في أفغانستان، وبخاصة من جانب الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة، ويثني على حكومة أفغانستان لاعتمادها تشريعات تحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم في قواتها المسلحة ولقيامها بإنشاء وحدات حماية الطفل، ويرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل من أجل منع تجنيد القصر، ويشدد على ضرورة حماية المدارس والمستشفيات، ويكرر إدانته القوية لجميع الانتهاكات

والتجاوزات التي تُرتكب في حق الأطفال في ظروف النزاع المسلح، ويدعو إلى تقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات والتجاوزات إلى العدالة، ويطلب في هذا السياق إلى البعثة أن تواصل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، بما في ذلك التباحث مع الحكومة الأفغانية للتوصل إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل وخريطة الطريق، وإلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للنهوض بالمساءلة والتصدي للانتهاكات والتجاوزات الأخرى، بما في ذلك العنف الجنسي ضد الأطفال، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل إعطاء الأولوية لأنشطة البعثة وقدراتها في مجال حماية الأطفال، وأن يدرج في التقارير التي يقدمها في المستقبل مسألة الأطفال في ظل النزاع المسلح الدائر في البلد، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

٣٤ - ***يهيب*** بالدول أن تعزز جهودها وكذلك التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة الخطر الذي يتعرض له المجتمع الدولي من جراء إنتاج المخدرات غير المشروعة الأفغانية المصدر والاتجار بها واستهلاكها، وهي أنشطة تسهم إسهاما كبيرا في توفير الموارد المالية لحركة طالبان ومن يرتبط بها، ويمكن أن يستفيد منها أيضا تنظيم القاعدة وأتباع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والجماعات الإرهابية الأخرى، وأن تتصرف وفقا لمبدأ المسؤولية العامة والمشتركة عن التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان، بما في ذلك عن طريق التعاون في مجابهة الاتجار في المخدرات غير المشروعة والسلائف الكيميائية، ويشدد أيضا على أهمية التعاون في إدارة الحدود والحاجة إلى تعزيز الدعم الإقليمي والدولي لخطة العمل الوطنية لمكافحة المخدرات في أفغانستان، ويرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تزويد وزارة مكافحة المخدرات في أفغانستان بالقدرات اللازمة لتنفيذها، ويعرب عن التقدير للأعمال المضطلع بها في إطار مبادرة ميثاق باريس وعملية ''باريس - موسكو'' وشركائها، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، وكذلك العمل الذي يضطلع به المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في وسط آسيا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفهما، ويشجع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) واللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) على مواصلة إيلاء الاهتمام للروابط بين العائدات المتأتية من الجريمة المنظمة، في جملة أمور أخرى، وإنتاج المخدرات وسلائفها الكيميائية والاتجار بها على نحو غير مشروع وتمويل كل من حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛

٣٥ - ***يكرر التأكيد*** على أهمية التعجيل بإقامة نظام للعدالة يتسم بالنزاهة والشفافية، والقضاء على الإفلات من العقاب، وتعزيز سيادة القانون في جميع أرجاء البلد، ويشدد على أهمية مواصلة التقدم في إعادة بناء وإصلاح قطاع السجون في أفغانستان، وذلك من أجل تحسين احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في ذلك القطاع، ويؤكد على أهمية كفالة وصول المنظمات المعنية، حسب الاقتضاء، إلى جميع السجون وأماكن الاحتجاز في أفغانستان، ويرحب بالخطة الوطنية المعنية بالقضاء على التعذيب وكذلك قانون العقوبات المنقح والجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة الاتساق مع واجبات أفغانستان والتزاماتها الدولية، ويهيب بحكومة أفغانستان أن تنفذ الالتزام الذي قطعته بالتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، ويدعو إلى الاحترام التام للقانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان؛

٣٦ - *ينوه* بالتزام حكومة أفغانستان بمكافحة الفساد ويرحب في هذا الصدد بإنشاء المجلس الأعلى المعني بسيادة القانون والحوكمة والعدالة ومكافحة الفساد، ومركز العدالة لمكافحة الفساد، واللجنة الوطنية للمشتريات، وباعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في ٢٨ أيلول/سبتمبر، ويدعو إلى تنفيذها تنفيذا فعالا، ويشجع جميع المؤسسات الأفغانية، بما فيها الجهازان التنفيذي والتشريعي، على التصدي للفساد وكفالة الحكم الرشيد، ويرحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد، ويؤكد الحاجة إلى المزيد من الجهود الوطنية من أجل تنفيذ الخطط الرامية إلى التصدي للفساد، فضلا عن الجهود الدولية الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية في هذا المجال؛

٣٧ - *يدعو* إلى الاحترام التام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في جميع أرجاء أفغانستان، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ويلاحظ بقلق استمرار إجراءات التضييق على حرية وسائط الإعلام، بما في ذلك الاعتداء على الصحافيين على يد الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة والإجرامية، وكذلك استمرار ورود تقارير عن التهديدات الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والشخصيات الدينية وكذلك المحققين والقضاة والمدعين العامين؛

٣٨ - *يدعو* إلى تعزيز الجهود المبذولة لضمان حقوق النساء والفتيات وكفالة حمايتهن من العنف والاعتداء، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ومحاسبة مرتكبي هذا العنف والاعتداء، ويشدد على أهمية ضمان الحماية المتساوية بموجب القانون، والمساواة أمام المحاكم وفقا للقانون الدولي، وتكافؤ فرص الوصول إلى العدالة، بسبل منها وضع أهداف عملية قابلة للقياس وتعميم الخبرات والمعارف والقدرات الجنسانية؛

٣٩ - *يرحب* بالتزام حكومة أفغانستان بتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا، ويعيد التأكيد في هذا الصدد على أهمية تعزيز قدرة المرأة على المشاركة والقيادة بصورة كاملة وفعالة في عملية صنع القرار، بما في ذلك في محادثات السلام واستراتيجيات بناء السلام الشاملة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ويدعو حكومة أفغانستان إلى تنفيذ خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ وتمويلها بشكل كامل، ويشجع حكومة أفغانستان على تحديد المزيد من الفرص لدعم مشاركة المرأة في عملية سلام يقودها ويتولى زمامها الأفغان، ويطلب إلى البعثة تقديم الدعم في هذا الصدد، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل إدراج المعلومات المتصلة بعملية إدماج المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأفغانستان في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن، ويهيب كذلك بأعضاء المجتمع الدولي تقديم المساعدة حسب الاقتضاء؛

٤٠ - *يؤكد* مجددا دعمه للجهود الإقليمية الجارية بقيادة أفغانية في إطار ”عملية قلب آسيا - إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان“ ومؤتمرات قمة التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، ويرحب بالجهود الجارية من أجل بناء الثقة والتعاون، بما في ذلك الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، بما في ذلك فريق الاتصال التابع لها المعني بأفغانستان، الذي اجتمع في موسكو في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، وكذلك من خلال مشاورات موسكو وفريق التنسيق الرباعي المؤلف من أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة الأمريكية ومؤتمر القمة الثلاثي بين أفغانستان وإيران وباكستان، ومؤتمر القمة الثلاثي بين أفغانستان وباكستان وتركيا، ومؤتمر القمة الثلاثي بين أفغانستان وباكستان

والمملكة المتحدة، وحوار وزراء خارجية الصين وأفغانستان وباكستان، وآلية التعاون والتنسيق الرباعية لمكافحة الإرهاب المشكلة من أفغانستان وباكستان والصين وطاجيكستان ؛

٤١ - ***يرحب*** بالجهود الرامية إلى تعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي، بما في ذلك تدابير تيسير الربط والتجارة والمرور العابر على الصعيد الإقليمي، ***ويحث*** على مواصلة بذل المزيد منها، بما في ذلك من خلال مبادرات للتنمية الإقليمية مثل مبادرة ”الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين“، والمشاريع الإنمائية الإقليمية، مثل مشروع خط أنابيب الغاز العابر لتركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، ومشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا، ومشروع ميناء شابهار، باتفاق بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية والهند، واتفاق طريق المرور العابر للازورد وتجارته ونقله، ومشروع السكك الحديدية بشطره الرابط بين تركمانستان وأكينا وشطره الرابط بين هيرات وخواف، والاتفاقات التجارية الثنائية للمرور العابر، وتوسيع نطاق التعاون القنصلي لإصدار التأشيرات وتيسير أسفار أصحاب الأعمال بهدف توسيع النشاط التجاري وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك في مجالات الربط بين الهياكل الأساسية وإمدادات الطاقة والنقل والإدارة المتكاملة للحدود، بغية تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص العمل في أفغانستان والمنطقة، ويحث في هذا الصدد جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على كفالة توفير بيئة آمنة والعمل على تكامل سياساتهم واستراتيجياتهم الإنمائية وتعزيز التعاون العملي على إقامة الروابط حتى يتسنى تنفيذ هذه المبادرات الإنمائية والاتفاقات التجارية بالكامل؛

٤٢ - ***يشير*** إلى أن التعاون الأمني الإقليمي يؤدي دورا رئيسيا في الحفاظ على الاستقرار في أفغانستان والمنطقة، ويرحب بالتقدم الذي حققته أفغانستان والشركاء الإقليميون في هذا الصدد، ويدعو إلى بذل مزيد من الجهود من جانب أفغانستان والشركاء الإقليميين والمنظمات الإقليمية من أجل تعزيز الشراكة والتعاون فيما بينها، بما يشمل تعزيز قدرات قوات الأمن الأفغانية وتعزيز الأمن في المنطقة؛

٤٣ - ***يعرب عن قلقه*** من استمرار ارتفاع عدد المشردين داخل أفغانستان واللاجئين النازحين منه، ويشجع بقوة حكومة أفغانستان على تكثيف الجهود من أجل حماية جميع المشردين داخليا تمشيا مع السياسة الوطنية الأفغانية بشأن المشردين داخليا ولكي تجعل عودة اللاجئين الأفغان طوعا إلى وطنهم وإعادة إدماجهم، في ظروف يُحفظ فيها أمنهم وتُصان كرامتهم، من بين أعلى أولوياتها الوطنية، ويؤيد بقوة الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين الأفغان طوعا وإعادة إدماجهم في البلد على نحو مستدام، ويدعو إلى مواصلة المساعدة الدولية المقدمة في هذا الصدد وتعزيزها؛

٤٤ - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر تقريراً عن التطورات في أفغانستان، وأن يدرج في تقاريره تقييماً لما تحقق من تقدم، استناداً إلى النقاط المرجعية لقياس وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، وتنفيذ أولوياتها، على النحو المحدد في هذا القرار؛

٤٥ - ***يقرر*** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.